مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي- الدول العربية أنموذجا-

د. جابر سطحي ط.د زينب فيلالي

Sotehidjaber@ yahoo.fr mimzina86@gmail.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

ملخص:

تهدف الدراسة الوصول إلى مناقشة واستعراض آلية تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية في العالم العربي نموذجا، وذلك من خلال التعرف على هذا القطاع وخدماته وواقعه في الوطن العربي، كما تهدف إلى التعرف على الشمول المالي وأهم الاستراتيجيات التي من شأنها المساهمة في توسيعه، وذلك في ظل إشكالية ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي عربيا، وكيف لها أن تساهم في ذلك؛ اعتمادا على المنهج الوصفي الذي استخدمناه من خلال عرض المفاهيم ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، والمنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي الرقمي للتوصل إلى دور التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي؛ توصلنا في ذلك إلى أن: التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابيا على سمات الشمول المالي وتدعمه، إذ استطاعت هذه الأخيرة من تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال دعم انتشار الخدمات المالية وتمكين البالغين والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في العالم العربي من الوصول إليها رقميا.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، دول عربية.

Abstract:

The study aims to discuss of the mechanism of promoting financial inclusion through fintech in the arab world -as a model-, and that is through getting to know this sector, its services and its reality in the arab world, it also aims to identify financial inclusion and the moste important strategies that would contribute to its expansion, this is in context of a problem: what the role of fintech in promoting financial inclusion ,and how can it contribute to that. Depending on the descriptive approach that we used by presenting the concepts related to fintech and financial inclusion. and the analytical approach by studying and analyzing various aspects related to the indicators of digital financial inclusion in order to reach the role of technology and its contribution to enhancing financial inclusion.the study concluded that: fintech influences and supports the attributes of financial inclusion, this latter was able to enhancing financial inclusion by supporting the spread of financial services and enabling adults and small enterprises in the arab world to access them digitally.

Key words : fintech, financial inclusion, arab countries.

JEL Classifications Codes: O33 ; G21

تمهيد:

إن نمو التكنولوجيا المالية وانتشارها الكبير في مختلف دول العالم جعلها تشكل نهضة جديدة للاقتصاد العالمي ومفهوم مستحدث في القطاع المالي، إذ أن هذا النمو والانتشار راجع لأهميتها و إسهامها الكبير في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات والحلول التي تأتي بها والتي تسهل وصول وانتشار الخدمات المالية لمن لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي ضمن ما يعرف بالشمول المالي.

تعد عملية تعميم الخدمات المالية على مستوى جميع فئات المجتمع ومؤسساته الهدف المرجو في مختلف نطاق العالم، والتي بادرت جل دوله في وضع سياسات واستراتيجيات في هذا السياق؛ ومن بينها سياسة اعتماد التكنولوجيا المالية.

إن ضعف نسب الشمول المالي في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة جعلها هي الأخرى تبادر في اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من نسب الاستبعاد المالي وتعزيز مستويات الشمول المالي. مما سبق يمكنا تلخيص إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي: **كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي في العالم العربي؟**

الدراسات السابقة: فيما يخص الدراسات السابقة فقد اعتمدنا على دراستين لهما علاقة بموضوع البحث وهما:

الدراسة الأولى: دراسة سعيدة حرشوف(2019)، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، تمثلت إشكالية هذه الدراسة في ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟ وإلى أي مدى يمكن للدول العربية مواكبة هذا التطور؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية عرفت تأخر في مجال التكنولوجيا المالية رغم كل المشاريع التي تسعى المنطقة إلى تطويرها فهي لا تمثل سوى1% من مشاريعها.

الدراسة الثانية: تمثلت في دراسة صليحة فلاق، سامية شارقي(2020)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي- تجربة مملكة البحرين- تمحورت إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟ وما هي آليات تفعيلها في مملكة البحرين؟ وقد خلصت الدراسة في ذلك إلى أن مملكة البحرين حققت تقدما ملحوظا في مؤشرات الشمول المالي بسبب تقنيات التكنولوجيا المختلفة.

المحور الأول: أساسيات التكنولوجيا المالية

أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية

حسب مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية هي: ابتكارات مالية تعتمد على التكنولوجيا، يمكن من خلالها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية .(العامة، 2018، صفحة 1)

كما عرفت على أنها: صناعة اقتصادية تقوم على شركات تزاول نشاطاتها باستخدام التكنولوجيا من أجل صنع أنظمة مالية أكثر كفاءة، وهي جزء حيوي ناتج عن تقاطع قطاع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا، حيث تركز هذه الشركات على استخدام التكنولوجيا ودخول السوق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة لا تقدمها مؤسسات التمويل التقليدية. (عبد الرحيم و أوقاسم، 2019، صفحة 354)

إجرائيا يمكننا تعريف التكنولوجيا المالية على أنها: مجموعة من المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا هدفها تحسين الخدمات المالية التقليدية، يتم تطوير هذه الخدمات بواسطة شركات ناشئة.

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية:

تبرز هذه الأهمية في جملة النقاط التالية: (بن علقمة و سائحي، 2018، صفحة 93)

-تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي؛

-تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوة في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي؛

-تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

-تيسير التجارة الخارجية وتحسين تحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

ثالثا: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية:

تشمل التكنولوجيا المالية جملة من القطاعات التي يمكن حصرها في الآتي:

1-قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الانترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية وغيرها. (بنية و عليوش قربوع، 2018، صفحة 40)

2-قطاع الإقراض والحصول على رأس المال: وهي الوظيفة الأساسية التي جاءت الشركات الناشئة لمزاولتها من خلال استقطاب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين تستبعدهم البنوك من سياسات منحها للقروض. (حمدي و أوقاسم، 2018، صفحة 406) ومن أهم النشاطات التي تمارس في هذا السياق ما يلي: (حمدي و أوقاسم، 2018، صفحة 407)

-**تدوير المال:** وهي منصات للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدمين؛

-**التمويل الجماعي:** هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عامة الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما؛

-**منصات مقارنة القروض:** هي منصات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تقليص الفجوة بين الطلب والعرض على رؤوس أموال هذه المؤسسات وإمدادها بالتمويل اللازم لنشاطاتها.

3- **قطاع تحويل الأموال:** من خلال تحويل الأموال وإقراضها بشكل سريع يفوق الآلية الحالية في نواحي السرعة والأمان، التكلفة والسهولة، حيث تساعد في التخلص من الوسطاء التقليدين والضوابط القانونية المتزايدة لنقل الأموال بالشكل الذي يزيد من حرية نقل الأموال عالميا. (الشاطر، 2019، صفحة 02)

4-إدارة الثروات: يتضمن جانب إدارة الثروات مجموع شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم النصح والمشورة وإدارة الثروات، كما تقدم مؤشرات مجمعة عن الثروة الشخصية. (بباس و فالي، 2020، صفحة 42) ويتفرع عنها ما يلي: (بباس و فالي، 2020، صفحة 42)

5-الاستشارة الآلية: وهي عبارة عن أنظمة لإدارة المحافظ الاستثمارية تقدم النصائح الاستثمارية المستندة إلى خوارزمية مؤقتة إلى حد كبير؛

6-الإدارة المالية الشخصية: تتمثل في شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم التخطيط المالي الخاص، والتي من خلالها يمكن للمستثمرين معرفة مختلف الأصول التي أودعوها في مختلف المؤسسات المالية والقروض المقترضة من مختلف المقرضين في تطبيق واحد؛

7-التداول الاجتماعي: حيث يمكن لمختلف المستثمرين من مراقبة ومناقشة ونسخ مختلف الاستراتيجيات والمحافظ الاستثمارية لأعضاء آخرين في الشبكة الاجتماعية.

8- التأمين: تقدم منتجات مرنة تلائم احتياجات عملاء التأمين، كما تقدم حلول أكثر كفاءة لتقييم مخاطر شركات التأمين في الوقت المناسب. (لطرش و حراق، 2020، صفحة 95)

9-سلسلة البلوكات والعملات الرقمية المشفرة: هي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات في العملات الرقمية المشفرة، وتعد تقنية تخزين لا مركزية جديدة لتشفير أنظمة المعاملات الرقمية. (لطرش و حراق، 2020، صفحة 95)

المحور الثاني: ماهية الشمول المالي وسياسات توسيعه

أولا: مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي على أنه:

عرفته مجموعة العشرينG20 والتحالف الدولي للشمول الماليAFIعلى أنه: هو مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الرقابية لتمكين كافة فئات المجتمع وما يشتمل عليها من فئات مهمشة وميسورة للوصول للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتها واستخدامها. (زيدان إبراهيم و سعد الصعيدي، 2018، صفحة 575،554)

حسب صندوق النقد العربي فإن مفهوم الشمول المالي يعتمد على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين وقدرتهم على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث المتوقعة. (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 73)

إجرائيا يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: هو أن يكون لدى جميع الأفراد بمختلف مستوياتهم وطبقاتهم الاجتماعية والمؤسسات فرص متساوية في الوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛ وأن تكون لديهم القدرة على استخدامها. من خلال هذه التعريفات يمكن ملاحظة عدة نقاط أساسية يرتكز عليها الشمول المالي وتعد كمؤشرات عن تواجده وهي: (عبد الله و آخرون، 2016، صفحة 17)

-الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية: من خلال توفر هذه الخدمات بصورة رسمية ومنظمة، قربها؛

- استخدام المنتجات المالية: من خلال قدرة العملاء على تحمل تكاليفها؛

-جودة المنتجات والخدمات المالية: من خلال تلبية احتياجات الأفراد بأقل تكاليف ممكنة.

بالإضافة أن الشمول المالي يتسم بأهم السمات التالية: (سوداني و بلهاشمي، 2018، صفحة 05)

-الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، محاربة الفقر؛

-الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛

-توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان؛

-الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل،تحقيق النمو الاقتصادي؛

-تحسين توزيع الدخل؛

-إيلاء اهتمام كبير للمرأة.

ثانيا: أهداف الشمول المالي:

من بين أهم الأهداف التي يهدف إليها الشمول المالي مايلي:

1. يهدف الشمول المالي إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية؛ (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 109)
2. تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال: برنامج الحساب الأساسي لكل مواطن؛ (فريق العمل الإقليمي، 2015، صفحة 08)
3. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛ (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 09)
4. تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية؛ ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع للتوعية المالية. (فريق العمل الإقليمي، 2015، صفحة 09)

ثالثا: سياسات توسيع الشمول المالي:

تتأثر مستويات الشمول المالي بجملة من النقاط التي يؤدي توفيرها إلى تعزيزه ورفع لنسبته وفي ما يلي ذكر لأهمها:

1. **الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية:** يشكل التثقيف المالي والتوعية المالية محورا هاما لتعزيز الشمول المالي ورفع معدلاته، حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطا أساسيا لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال؛ (يسر و آخرون، 2019، صفحة 145)
2. **تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:** إذ تساهم البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في استقطاب فئات معتبرة من المجتمع؛ الذين يحجمون عن استخدام الخدمات المالية التي تقوم على فكرة نظام الفائدة والتعامل مع المؤسسات المالية التي تقدم مثل هذه الخدمات وذلك بفعل معتقداتهم؛ (kama & Adigun, 2013, p. 22)
3. **دعم قطاع التمويل الأصغر:** حيث أن توفير التمويل للفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي؛ وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، كما أن ذلك يساهم في شمول هذه الفئات بالخدمات ودمجها في الدائرة المالية ونشر الوعي المالي وسطها؛ (أمانة فريق الاستقرار المالي;، 2018، صفحة 75)
4. **التحول الرقمي والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة:** إن العوائق الرئيسية التي تقف حائلا دون تحقيق الشمول المالي هي عوائق تزيد من التكلفة الفعلية والمفترضة للمعاملات المرتبطة بحصول الأفراد والشركات على التمويل، ومن أهم السبل لتجاوز هذه العوائق استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال التجارية المبتكرة لتعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها، وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي؛ (الأمم المتحدة;، 2014، صفحة 10)

5. **تطوير نظم الدفع والتسوية:** إن تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية، وتسويتها بين المقدمين في الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية. (حسين نغمة و نوري حسين، 2018، صفحة 47).

المحور الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي في الدول العربية

أولا: و اقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية: يتضح ذلك من خلال الشكلين(01، 02).

الشكل رقم02: نسب صفقات التكنولوجيا المالية حسب الفئة في الدول العربي

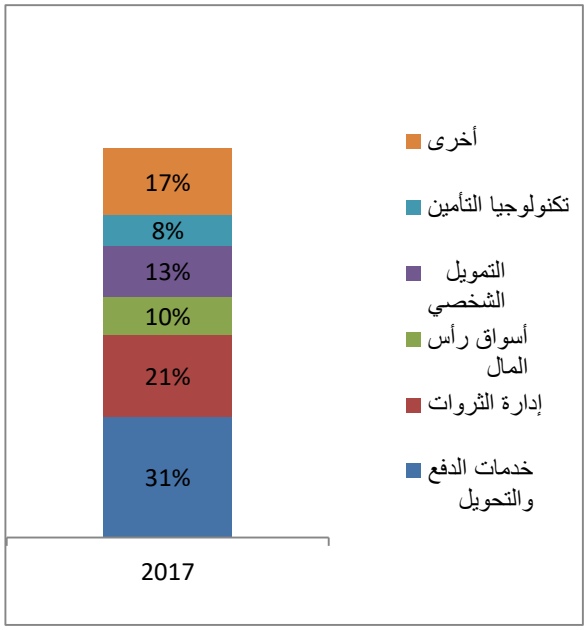

الشكل رقم01: نسبة التكنولوجيا المالية في الدول العربي

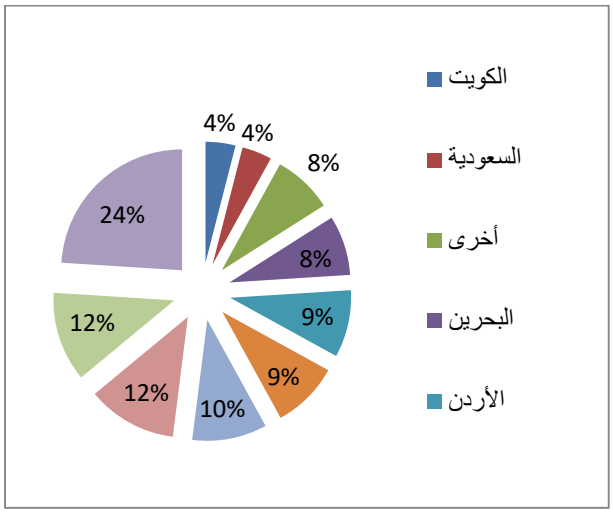

Source: CGAP, (april ; 2020) ,fintech landscaping in the arab world, relegional report, p09.

المصدر: ماجنيت، سوق أبو ظبي،(نسخة 2019)، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقي، ص19.

بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية في العالم العربي 245 شركة بقيمة استثمارات تقدر ب 169دولار أمريكي لعام2017، (المالي، 2019، صفحة 168) تصدرت الإمارات العربية المتحدة هذه الصناعة سواءا من حيث عدد الشركات أو من حيث قيمة الاستثمارات بنسبة 24% تلتها في ذلك كل من مصر والمغرب بنسبة12%، في حين سجلت كل من السعودية والكويت أضعف النسب بما يقدر ب4%. كانت متوسط هذه الاستثمارات تتمركز في مجال خدمات الدفع والتحويل كأعلى نسبة بما يقدر ب31% تليها خدمات إدارة الثروات والتمويل الشخصي بنسب21%،13%على التوالي، في حين سجلت تكنولوجيا التأمين أضعف النسب بما لا يتجاوز8% كما يظهر في الشكلين رقم(01)،(02).

ثانيا: واقع الشمول المالي

حسب قاعدة بيانات الشمول المالي لعام 2017 بلغت نسبة الأشخاص البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الدول العربية 37%؛ وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي الذي وصل إلى 68,5% كما يظهر في الشكل (رقم03)، ويعني ذلك أن كل 3 من10 فقط من البالغين العرب يملكون حسابا ماليا، على خلاف 6أشخاص من 10 في العالم ممن يملكون حسابات مالية. إذ بلغ إجمالي عدد سكان العالم العربي لعام2017 حوالي359مليون عربي (أبو دولة)، كما بلغ عدد السكان العرب البالغين(+15)سنة حسب قاعدة بيانات البنك الدولي (الدولي) 233.4 مليون بالغ 37% منهم فقط يملك حسابا ماليا بما يقدر ب93.4 مليون بالغ. إذ كما يظهر من خلال الجدول (رقم 01) احتلت الإمارات العربية المتحدة أعلى معدلات الشمول المالي بما يقدر بنسبة87% تلتها في ذلك كل من البحرين والكويت بنسب 83%، 80% على التوالي، في حين سجلت أضعف النسب في كل من العراق وموريتانيا بنسب تقدر ب20%، 19% على التوالي.

الجدول رقم 01: نسبة الشمول المالي في مختلف الدول العربية لعام2017:

الدول	المجموع	الذكور	الإناث
الأردن	%42	%56	%27
الإمارات العربية المتحدة	%87	%92	%75
البحرين	83%	%86	%75
الجزائر	%43	%56	%29
العراق	%20	%22	%19
الكويت	%80	%83	%73
المغرب	%28	%41	%17
السعودية	%72	%81	%58
تونس	%37	%46	%28
فلسطين	%25	%34	%16
لبنان	%45	%57	%33
ليبيا	%66	%71	%60
مصر	%32	%37	%27
موريتانيا	%19	%25	%14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات الشمول المالي لعام 2017

الشكل رقم03: نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية:

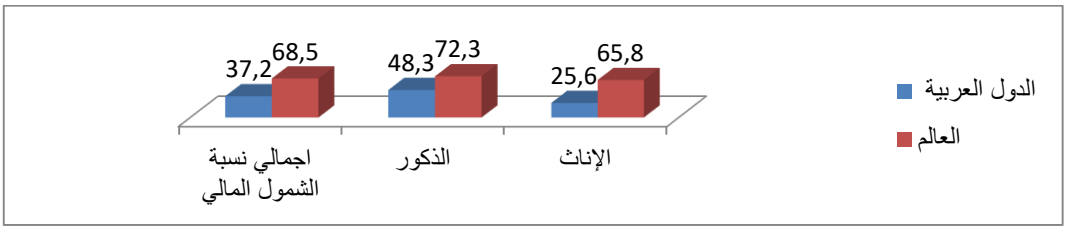

المصدر: حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. سلسلة كتيبات تعريفية. صندوق النقد العربي. ع1. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة، ص 16

ثالثا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي في الدول العربية:

1-دور الخدمات والمنتجات الرقمية في تعزيز شمول الأفراد ماليا:

1-1 دور الهاتف النقال والشبكة الالكترونية في تمكين الأفراد من الوصول والحصول على الخدمات مالية: يساهم الهاتف النقال المدعوم بشبكة الانترنت من تمكين الأفراد وإدماجهم في الدائرة المالية من خلال تسهيل عملية حصولهم على احتياجاتهم من الخدمات المالية ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم(04)، الشكل رقم(05).

الشكل رقم04: نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال للحصول على خدمات مالية

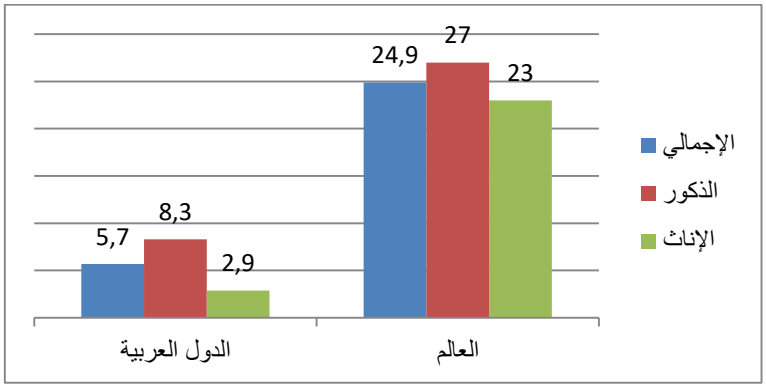

المصدر: حنان الطيب، (2020)،مرجع سبق ذكره، ص16.

يتبين من خلال الشكل رقم (04) أن ما نسبته 5.7 %من البالغين(+15سنة) في الدول العربية المتوفر عنها بيانات تمكنوا من النفاذ والحصول على الخدمات المالية بواسطة الهاتف النقال، 8.3% من جنس ذكور و2.9% من جنس إناث؛ أي بفجوة شمول مالي تقدر 5.4%، كما أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة نسبيا مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب 24.9%.

الشكل رقم 05: نسبة الولوج إلى الحساب المصرفي من خلال الهاتف المحمول في الدول العربية سنة2017

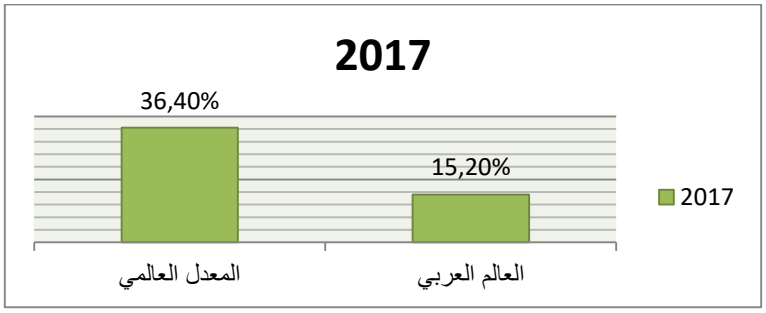

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي-تجربة مملكة البحرين-. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 1. (01)، ص: 310.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(05) أن 15.20% من الأفراد البالغين في الدول العربية يلجون إلى حساباتهم المصرفية من خلال الهاتف المحمول مقابل36.40% عالميا. وهي نسبة جد معتبرة، إذ من خلال ما تقدمنا به أنه يوجد 93.4مليون عربي بالغ يمتلك حساب مالي لعام2017. (شحادة، 2019) فانطلاقا من هذا الرقم فإن ما يقارب14.2مليون بالغ منهم يصل إلى حسابه المالي ويستخدمه من خلال شبكة الانترنت وعبر جهازه المحمول وعليه فإن التكنولوجيا المالية من خلال الهاتف المحمول ساهمت في تمكين الأفراد من الوصول إلى حساباتهم المصرفية بنسبة15.2%.

2-1 دور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي: تتكون المدفوعات الرقمية من الآتي: (ديمبرجوتش-كونت، 2017، صفحة 06)

-**مدفوعات حكومية**: تشمل كل من مدفوعات أجور القطاع العام، معاشات التقاعد، تحويلات حكومية(إعانات)؛

-**المدفوعات الخاصة بالعمل**: تتضمن مدفوعات القطاع الخاص، مدفوعات خاصة بالبيع أو الشراء...الخ؛

-**مدفوعات التحويلات المحلية**: تتضمن الأموال المرسلة إلى الأهل والأقارب في نفس البلاد.

الشكل رقم 06: نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية

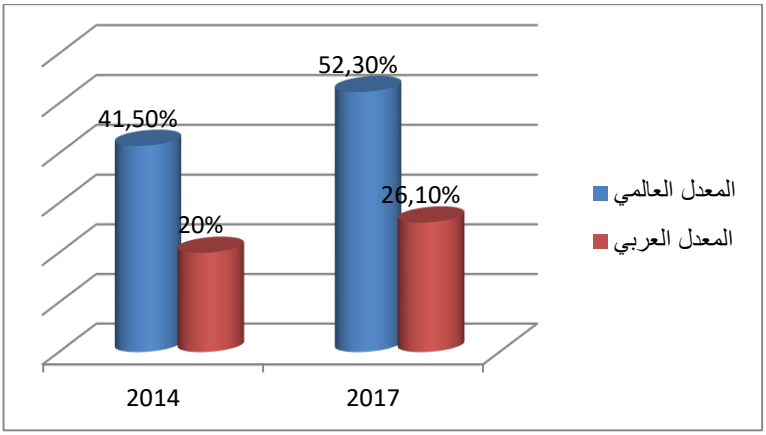

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي. (2020). ص: 308.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(06) أن ما نسبته 20% من البالغين العرب(+15سنة)(233.4مليون بالغ) تمكنوا من تسديد مدفوعاتهم رقميا عام2014، ارتفعت هذه النسبة إلى 26.10% لعام 2017؛ وهي نسبة متوسطة مقارنة بمتوسط المدفوعات الرقمية في العالم والتي بلغت 52.3% لعام2017؛ وعليه فإن حوالي 60.6مليون عربي بالغ منهم استفادوا من القيام بعمليات الدفع والوصول إليها بشكل رقمي.

3-1 تسديد الفواتير عبر الهاتف النقال: يتضح ذلك من خلال الشكل رقم(07)

الشكل رقم 07: نسبة البالغين الذين قاموا بتسديد الفواتير عبر الهاتف النقال

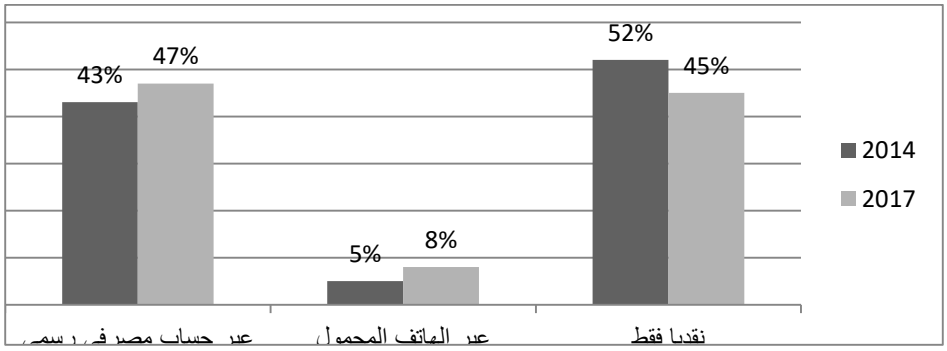

المصدر: يسر برنيه،آخرون. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 20.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) أن 52% من الأفراد العرب البالغين(+15سنة)(233.4مليون بالغ) قاموا بتسديد فواتيرهم نقدا في مقابل43% منهم سددوا فواتيرهم عبر حساباتهم المصرفية، في حين استطاع 5% منهم تسديد الفواتير رقميا لعام2014 في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 8% لعام 2017؛ كما ارتفعت نسبة استخدام الحساب المصرفي في الدفع إلى 47% مقابل انخفاض المدفوعات النقدية إلى 45%، وعليه استنادا لهذه النسبة ولما سبق فإن الهاتف المحمول مكن ما يقارب 18.6 مليون عربي بالغ من تسديد فواتيرهم عام2017.

4-1 دور بطاقات الائتمان في تعزيز شمول الأفراد بخدمة الاقتراض :

الشكل رقم08: نسبة البالغين الذين يقترضون من خلال بطاقة الائتمان

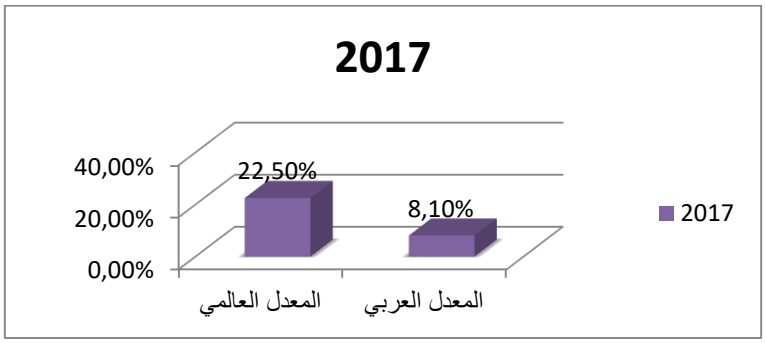

المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي. (2020). ص :311.

بلغت نسبة البالغين المقترضين من خلال البطاقات الائتمانية في العالم العربي لعام 2017 8.10%؛ وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي قدر ب22.5%، حسب ما تقدم فإن حوالي 18.9مليون عربي بالغ تمكن من الوصول والحصول على خدمة الائتمان من خلال بطاقات الائتمان.

2- دور التكنولوجيا المالية في الوصول إلى الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر:

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 90% من الشركات المسجلة في الوطن العربي، رغم ذلك فإن المصارف لا تستهدفها بالقروض إلا بنسبة 7% فحسب، وبالتالي فهي لديها وصول محدود إلى الخدمات المالية. يعود ذلك إلى افتقارها في كثير من الأحيان إلى المستندات المالية أو القانونية، في حين تستهدف شركات التكنولوجيا المالية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر بنسبة 19% من إجمالي قروضها واستثماراتها؛ 23% منها للنساء و55% للشباب(CGAP, april 2020, p. 09) بحجم تمويل يقدر ب636 مليون دولار لعام 2017 (بللعما، 2020، صفحة 11) مانحة الأولية للشركات الناشئة الضعيفة مستهدفة إياها بنسبة 62% و21% منها للشركات الناشئة التي لها القدرة على التوسع في حين 18% منها تقدم للشركات الناشئة القوية كما يظهر في الشكل رقم(09).

الشكل رقم09: تركيز تمويلات التكنولوجيا المالية

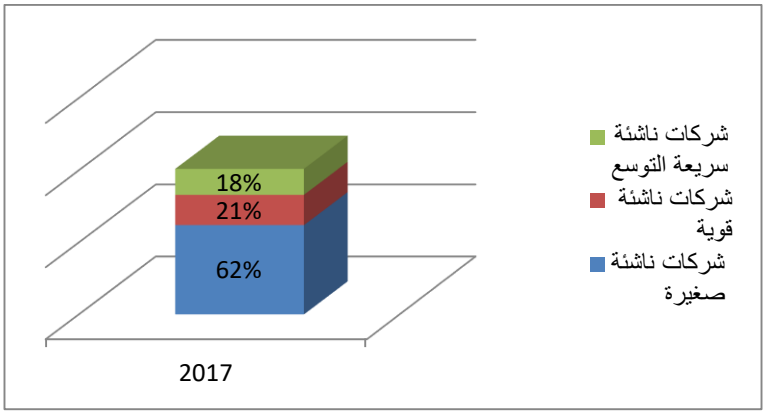

Source :CGAP.(april.2020). p :52.

3- دور التكنولوجيا المالية في التخفيف من الفقر و تمكين المرأة بما يعزز الشمول المالي في العالم العربي:

1-3 الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل:

قدر حجم تمويلات التكنولوجيا المالية ب636 مليون دولار أمريكي لعام 2017 (بللعما، 2020، صفحة 11) 7% منها قدمت للنساء والشباب اللاجئين في مختلف الدول العربية أي ما يقدر بحوالي 44.52 مليون دولار أمريكي، في حين تم تقديم ما يقارب 5% لذوي الدخل المنخفض(الفقراء) (CGAP, april 2020, p. 19) ، أي ما يقارب31.8 مليون دولار أمريكي.

2-3 إيلاء اهتمام كبير للمرأة:

تشير نسب الشمول المالي إلى وجود فجوة كبيرة على أساس النوع المستخدم لصالح الرجال من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المالية، فوفقا لبيانات مؤشر الشمول المالي لعام 2017 فإن 26% من النساء العربيات فقط يمتلكن حسابا بنكيا مقارنة ب48% للرجال وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المتوسط العالمي65% للنساء و72% للرجال، في هذا الصدد جاءت العديد من المنظمات العربية بجهود وتجارب للاستفادة من التكنولوجيا بغية تقليص الفجوة بين الجنسين بما يعزز الشمول المالي. من بين أهم هذه الجهود : صندوق مشاريع المرأة العربية: وهو عبارة عن برنامج إقليمي ممول من وزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الإسلامي للتنمية على مدار خمس سنوات من (2015-2020) لتحسين إمكانية المرأة الفقيرة في الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق في المنطقة العربية. (آيت مختار و آخرون، 2021، صفحة 303) في كل من الأراضي الفلسطينية، مصر الأردن، قام الصندوق في هذا الإطار بتعزيز الخدمات الرقمية الذكية بناءا على النوع الاجتماعي.(Dai, 2020) وذلك من خلال:

-**شبكة وكلاء هيا فوري**: أول شبكة وكلاء في مصر، تعتبر أول شبكة نسائية مصرية للتكنولوجيا المالية فهي مبادرة مقدمة لتمكين المرأة المصرية ومساعدتها في زيادة دخلها، كما تمكنها من دفع الفواتير والقيام بتحويل الأموال واستلامها مع إمكانية الشراء من خلال الانترنيت وشحن الرصيد بشكل مباشر من خلال أقرب وكلاء الشركة. (صندوق مشاريع المرأة العربية، 2020، صفحة 15)

-**شبكة وكلاء دينارك من الإناث**: وهي أول شبكة وكلاء من الإناث في الأردن تساعد الإناث في القرى والمناطق الواعدة على إنشاء مشروعاتهن الصغيرة من خلال الادخار والاقتراض عن طريق تلك الخدمة. (صندوق مشاريع المرأة العربية، 2020، صفحة 15)؛ من خلالها تمكنت 34000امرأة من إنشاء محافظ إلكترونية والاستفادة من مختلف خدماتها. (Dai, 2020)

-**الدفع الالكتروني للتاجر والسوق**: هي مبادرة أطلقها الصندوق في مصر لنشر ثقافة المدفوعات الرقمية بين صغار التجار من النساء. (صندوق مشاريع المرأة العربية، 2020، صفحة 15)من خلالها استطاعت 100.027امرأة من تسديد مدفوعاتها بشكل رقمي. (Dai, 2020)

خاتمة:

تمكنت التكنولوجيا المالية كمجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي كمؤشر يعكس تعميم الخدمات المالية على مختلف فئات المجتمع وطبقاته في العالم العربي، إذ يتجلى ذلك من خلال تعزيز الانتشار المالي للخدمات المالية عن طريق : المدفوعات الرقمية، استخدام الهاتف المحمول في الولوج إلى الحساب المصرفي، استخدام بطاقات الائتمان للحصول على خدمة الائتمان، كما تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجماعي واستثمارات التكنولوجيا المالية المختلفة من الوصول والحصول على احتياجاتها المالية، إضافة على ذلك تمكن عدد معتبر من الفقراء واللاجئين في مختلف الدول العربية الحصول على اهتمام واستهداف التكنولوجيا المالية وكذا الأمر بالنسبة للنساء العربيات البالغات اللاتي حظين باهتمام بالغ الأهمية من خلال مختلف تقنيات التكنولوجيا المالية وخصوصا من خلال صندوق مشاريع المرأة العربية.

نتائج الدراسة:

- أن نسب كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي ضعيفة في العالم العربي؛

-تؤثر التكنولوجيا المالية إيجابيا على سمات الشمول المالي وتدعمه؛

-استطاعت التكنولوجيا المالية بنسب متوسطة وضعيفة من تعزيز انتشار الخدمات المالية وتمكين البالغين في العالم العربي من الوصول إليها رقميا؛

-تمكن عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في العالم العربي من إيجاد بديل عن التمويل المصرفي من خلال استثمارات التكنولوجيا المختلفة؛

-تعد المدفوعات الرقمية من أهم تقنيات التكنولوجيا المالية التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

توصيات الدراسة:

-ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقها في الدول العربية؛

-تعزيز علاقات التعاون بين الدول العربية الأكثر تطورا في مجال التكنولوجيا وباقي الدول؛

-نشر الوعي التثقيفي فيما يخص كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛

-تبني الدول العربية التقنيات الحديثة كالمنصات الرقمية والعملات المشفرة والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي؛

-تطوير واعتماد سياسات تحقق الأمن الإلكتروني لحماية خصوصية البيانات ومكافحة الجريمة الالكترونية.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. آسلي ديمبرجوتش-كونت. (2017). قاعدة بيانات المؤشرالعالمي للشمول المالي. 06. (مجموعة البنك الدولي، المحرر)
2. أسماء بللعما. (2020). التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة –إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 05* (02)، صفحة 11.
3. الأمانة العامة. (2018). *ابتكارات الكتنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية*. (إتحاد المصارف العربية، المحرر)
4. الأمم المتحدة;. (2014). تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. *مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية* ، (صفحة 10). جنيف.
5. البنك الدولي (المحرر). (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 09 07, 2021، من data.albankaldawli.org.
6. أمانة فريق الإستقرار المالي. (2019). *تقريرالإستقرار المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.
7. أمانة فريق الاستقرار المالي;. (2018). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
8. برنية يسر، و آخرون. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب*. (صندوق النقد العربي، المحرر)
9. حيزية بنية، و ابتسام عليوش قربوع. (2018). تكنولوجيا المعلومات ثروة اقتصادية جديدة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03)، صفحة 40.
10. ذهبية لطرش، و سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، 05* (02)، صفحة 95.
11. زينب حمدي، و الزهراء أوقاسم. (2018). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03)، صفحة 406.
12. سمير عبد الله، و آخرون. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين.

13. صندوق مشاريع المرأة العربية. (17 يونيو, 2020). تعزيز التمويل الرقمي للمرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *ندوة إلكترونية* . (بوابةFinDev، المحرر)

14. صورية شنبي، و سعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، 03* (22)، صفحة 109.

15. عمر آيت مختار، و آخرون. (2021). آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا- صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا-. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 24* (01)، صفحة 303.

16. عنوان أبو دولة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 07, 2021، من mawdoo3.com.

17. لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية فريق العمل الإقليمي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *ورقة عمل* ، 08. صندوق النقد العربي.

18. محمد زيدان إبراهيم، و شريف سعد الصعيدي. (2018). أثر مقررات بازل3 على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي. تأليف كلية التجارة،جامعة الإسكندرية (المحرر)، *الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر2030، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة*، الصفحات 575-554.

19. مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (مارس, 2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. (مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة البليدة2، المحرر) *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية* (18)، صفحة 73.

20. مليكة بن علقمة، و يوسف سائحي. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفي. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03)، صفحة 93.

21. منير ماهر الشاطر. (2019). تكنولوجيا التمويل: منهجية التعامل وآفاق الانتفاع. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية* (68)، صفحة 02.

22. منيرة بباس، و نبيلة فالي. (2020). الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية: دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي. *المجلة الدولية للمالية الريادية ، 03* (02)، صفحة 42.

23. نادية سوداني، و جهيزة بلهاشمي. (2018). واقع الشمول المالي في الدول العربية ودورها في تحسين مؤشرات الشمول المالي. تأليف مخبر الصناعة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة (المحرر)، *الملتقى الوطني الأول في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*، (صفحة ص05). خميس مليانة.

24. ندين شحادة. (2019). (CGAP، و Arabic FinDev Gateway، المحررون) تاريخ الاسترداد 05 07, 2021، من findevgateway.org.

25. نغم حسين نغمة، و أحمد نوري حسين. (2018). مؤشر قياس الشمول المالي في العراق. تأليف كلية التقنيةالإدارية، الجامعة التقنية الوسطى (المحرر)، *وقائع المؤتمر العلمي الرابع*، (صفحة 32،33). بغداد.

26. وهيبة عبد الرحيم، و الزهراء أوقاسم. (2019). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستعاب. (المركز الجامعي تمنراست، المحرر) *مجلة دراسات اقتصادية* (38)، صفحة 354.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية الثالثة

27. CGAP. (april 2020). *fintech landscaping in the arab world.* relegional report.

28. Dai. (2020). *Dai.com*. (FCDO, Éditeur) Consulté le 07 07, 2021.

29. kama, u., & Adigun, M. (2013). financial inclusion in nigeria: issues And challenges. °45. (C. b. Nigeria, Éd.).